161 مليار دولار.. أزمة الديون في مصر تبتلع عوائد صفقات بيع الأراضي

الثلاثاء 11 نوفمبر 2025 12:00 م

رغم مساعي حكومة السيسي لجذب الاستثمارات وبيع أراضٍ استراتيجية لمستثمرين وصناديق خليجية، فإن أزمة الدين الخارجي ما تزال تمثل عقبة ثقيلة تنسف أي حصيلة دولارية تدخل البلاد.

فقد كشف البنك المركزي المصري عن ارتفاع الدين الخارجي إلى **161.2 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2025**، بزيادة تفوق 300 بالمئة خلال عقد واحد، مع توقعات بأن تصل **خدمة الدين في عام 2026 إلى 29.18 مليار دولار**، بعد تعديلها بالزيادة بنحو 1.3 مليار

دولار عن التقديرات السابقة.

وأشار تقرير "الوضع الخارجي للاقتصاد المصـري" إلى ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ **44.5%بنهاية مارس 2025**، مقابل 38.8% قبل تسعة أشهر فقط، فيما ارتفع الدين قصير الأجل إلى 19.2% من الإجمالي، ما يعكس تزايد المخاطر التمويلية قصيرة الأجل على الاقتصاد.

فوائد الدين تلتهم الإيرادات

بحسب تقرير وزارة الماليـة الصـادر مطلع نوفمبر الجاري، فقـد بلغت **فوائد الديون 695 مليـار جنيه خلال الربع الأول** من السنة المالية (2025/2026)، بزيادة 54% عن العام السابق، لتتجاوز للمرة الأولى إجمالي الإيرادات العامة بنحو 50 مليار جنيه.

الوزارة أوضـحت أن الضرائب ارتفعت بنسبة 37% إلى 566 مليار جنيه، لكنها لم تفِ بتغطيـة التزامات خدمـة الدين، ما رفع العجز إلى 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال ثلاثة أشهر فقط.

هـذا الوضع، كما يشـير خبراء الاقتصاد، يعكس "تغول فوائد الدين على ميزانية الدولة"، ويؤكد أن أي زيادة في الإيرادات تُسـتهلك مباشـرة في سداد الأقساط والفوائد دون أن تنعكس على الخدمات أو التنمية.

اعتراف حكومي وتصاعد القلق الدولي

في أغسـطس الماضي، اعترف نائب وزير المالية أحمد كجوك بتضاعف العجز الكلي لموازنة العام المالي 2024-2025 إلى **1.26 تريليون جنيه**، نتيجة القفزة في فوائد الديون.

وتوقع **صندوق النقد الدولي** أن ترتفع ديون مصـر الخارجية إلى **202 مليار دولار بحلول 2030**، في وقت تلتهم فيه خدمـة الدين نحو **80% من الإيرادات و50% من المصروفات العامة**، ما يجعل الاقتصاد في دائرة استدانة مستمرة.

بيع الأراضي.. عوائد لا تُعالج الجذور

ورغم إعلان حكومة السيسـي جمع مليارات الدولارات من صـفقات بيع أراضٍ ومشـروعات استراتيجية للمستثمرين العرب، فإن تلك الأموال لم تنعكس على خفض الدين أو تحسين المؤشرات الاقتصادية.

فقد وقّعت القاهرة في نوفمبر 2025 صفقة ضخمة مع شركة **الديار القطرية** لتطوير أراضي "سملا وعلم الروم" بالساحل الشمالي بقيمة **29.7 مليار دولار**، تحصل مصـر منها على 3.5 مليارات نقدًا الشـهر المقبل، إلى جانب صـفقة "رأس الحكمة" مع الإمارات، ومشروعات سعودية وكويتية مرتقبة.

لكن خبراء يرون أن "الاعتماد على بيع الأصول" حلّ مؤقت لا يعالج الخلل الهيكلي في الاقتصاد، ولا يوفر تدفقات دائمة بالنقد الأجنبي.

تمويل مؤقت لا تنمية مستدامة

الخبير الاقتصادي **أحمد البهائي** يرى أن الاقتصاد المصـري "يعاني عيوبًا هيكلية تجعل أي حصـيلة من القروض أو الصفقات مجرد مسكنات قصـيرة المـدى"، موضـحًا أن الإفراط في الاقتراض الخارجي لسد الفجوة التمويلية أدى إلى "اقتطاع متزايد من الناتج المحلي للوفاء بالديون، ما أجبر الحكومة على الاقتراض مجددًا لتغطية نفس الالتزامات."

ويشـير إلى أن تراجع القدرة على تمويل الواردات من السـلع الأساسية تسبب في **انكماش العرض الكلي** وارتفاع الأسعار، في ظل عجز متزايد بالموازنة والحساب الجاري، ما فاقم الضغوط المعيشية على المواطنين.

تصنيف ائتماني في المنطقة الخطرة

ويؤكـد البهائي أن "تصـنيف مصـر الائتماني الحالي يقع تحت درجـة المراقبـة والتعديل (15)، أي ضـمن المنطقة غير المرغوبة للمسـتثمرين"، مشيرًا إلى أن الوضع المالي بات يُعتبر عالي المخاطر بسبب ضعف قدرة الدولة على سداد التزاماتها في المدى المتوسط.

ويحـذر من أن "الاقتراض لم يعـد وسـيلة لتمويل التنميـة، بل أصـبح إدمانًا ماليًا مسـتمرًا لتمويل العجز وسـداد الديون السابقة، في ظل غياب كفاءة الإدارة وتوجيه القروض نحو مشروعات إنتاجية."

من الإفراط إلى الإدمان

ووفقًا لخبراء، فإن الحكومـة انتقلت من "الإفراط في الاقتراض" إلى "الإدمان عليه"، إذ لم تعـد القروض تـذهب لمشـروعات إنتاجيـة، بل إلى إنفاق استهلاكي وتمويل عجز مستمر، ما يفاقم ضعف الاقتصاد ويعمّق فجوة الموارد المحلية، وفقًا لـ"عربي 21".

ويرى محللون أن المشروعات الكبرى الممولة بالدين لم تولّد عوائد نقدية مستدامة، وأن سوء إدارة الموارد وغياب الشفافية زاد من هشاشة الموقف المالي العام.

الاقتصاد على أعتاب مربع الصفر

ويخلص البهائي إلى أن الاقتصاد المصري "قد يعود إلى مربع الصفر مجددًا، رغم كل ما يُقال عن إنجازات الإصلاح الاقتصادي"، موضحًا أن تلك الإصلاحات لم تمسّ جوهر المشكلة، المتمثلة في "الاختلال الهيكلي وزيادة الاعتماد على الواردات والاقتراض الخارجي."

ويرى أن ارتفاع الـدين إلى **161.2 مليار دولار** يضع مصـر فوق الحدود الآمنة عالميًا، وأن نسبة الدين إلى الصادرات تجاوزت **450%**، أي أكثر من ضعف المعدل الدولي المقبول (200%)، ما يعني أن "حصيلة الصادرات لم تعد تكفي لتغطية الواردات وسداد الديون."

ويختتم بالقول إن "الاقتصاد المصـري بحاجة إلى إصـلاح حقيقي يعيد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، ويقلص الاعتماد على الاقتراض الخارجي، وإلا فإن كل صفقات البيع ومليارات القروض ستظل مجرد أرقام على ورق، لا تُنقذ الاقتصاد من الغرق."

تقارير

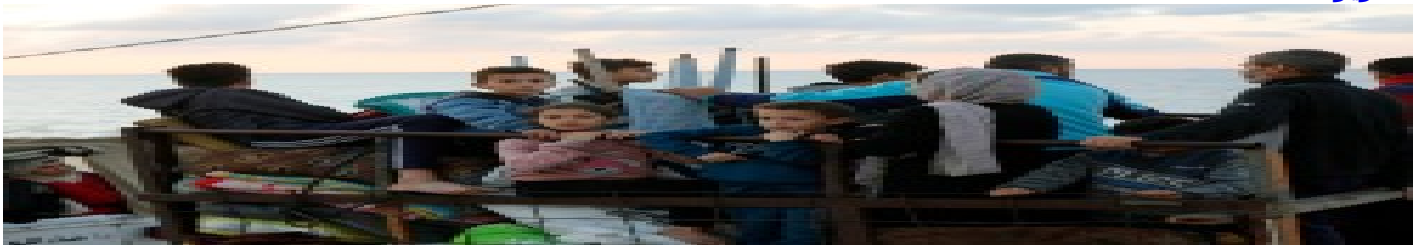

الأونروا: الضفة الغربية على أعتاب أسوأ أزمة نزوح منذ 1967
الأحد 28 سبتمبر 2025 12:31 م

تقارير

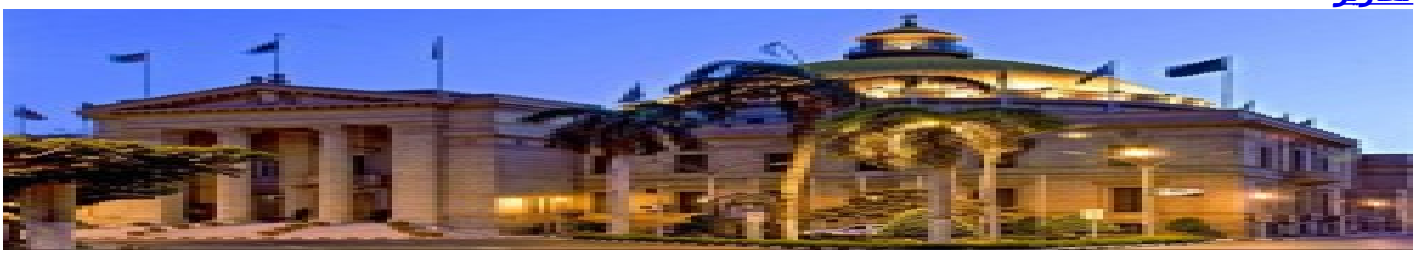

فضيحة أكاديمية تهز جامعة القاهرة.. بحث تطبيل لخطابات وهمية للسيسي!... تفاصيل ما حصل!
الخميس 10 يوليو 2025 08:00 م

مقالات متعلقة

؟لشفلا ريتاوف ديدستلا لوصلأا عيبت اذاملف .."ةنمآلا ةقطنملا يف رصم نوبد" :مهولا عيبت طيطختلا ةريزو

وزيرة التخطيط تبيع الوهم: "ديون مصر في المنطقة الآمنة".. فلماذا تبيع الأصول لتسديد فواتير الفشل؟

بسبلا نوفشكي ءاربخ ..ةيخيراتب باسكم دعب بهذلا راعسأ يف يسايق عجارت

تراجع قياسي في أسعار الذهب بعد مكاسب تاريخية.. خبراء يكشفون السبب

؟ةيابجلا ةموكحلا نم نييرصملا ذقنيل نم ..موحللاو تاوارضخلا راعسأ عافترا دعب

بعد ارتفاع أسعار الخضراوات واللحوم.. من ينقذ المصريين من حكومة الحيابة؟

!!ةقاطلا نم أ ةموكحلا عيبت فيك :«ملاظلا داريتسا لباقم زاغلا ريدصت» ةطخ

خطة «تصدير الغاز مقابل استيراد الظلام»: كيف تبيع الحكومة أمن الطاقة!!

- التكنولوجيا
- دعوة
- التنمية البشرية
- الأسرة
- ميديا

- الأخبار
- المقالات
- تقارير
- الرياضة

- تراث
- حقوق وحريات

إشترك أدخل بريدك الإلكتروني

© 2025 جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر